

تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

مناقشة رسالة الماجستير

العنوان

مشروعية الأنشطة العسكرية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لدولة الإمارات العربية المتحدة

للطالب

عمار يوسف ابراهيم النقبى

المشرف

د. إدريس الدرن، قسم القانون العام

كلية القانون

المكان والزمان

مبنى كلية القانون/ طلاب / قاعة الاجتماعات (1005) بالطابق الأول

12:00 صباحاً

الخميس، 27 إبريل 2023

الملخص

من أوجه التجديد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، نظام المنطقة الاقتصادية الخالصة حيث تم التطرق إليه لأول مرة في هذه الاتفاقية، وتُعرّف المنطقة الاقتصادية الخالصة بأنها منطقة واقعة في عمق البحر وملاصقة للمنطقة المتاخمة والبحر الإقليمي، وتمتد إلى ما وراء ذلك لمسافة 200 ميل بحري، ولكن يثير النظام القانوني في المنطقة الاقتصادية الخالصة العديد من الإشكاليات التي تم استبعادها من مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ومن أهمها المسائل المتعلقة بالأنشطة العسكرية في المنطقة الاقتصادية الخالصة، وبالتحديد المناورات العسكرية والتدريبات على الأسلحة وجمع المعلومات الاستخباراتية العسكرية والمسح الهيدروغرافي خاصة مع عدم وجود نص ينظم هذه الجزئية في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، بالإضافة إلى عدم وجود نص داخلي في دولة الإمارات العربية يعالج هذه الجزئية. تم الاهتمام والتركيز في هذه الدراسة لتوضيح التطور التاريخي لنشأة فكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة وما هي العقبات التي واجهت المنطقة الاقتصادية الخالصة قبل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وبعدها، والتطرق بشكل مفصل حول مدى مشروعية الأنشطة العسكرية التي تمت ممارستها في السنوات السابقة مع عدم وجود نظام يحكم الأنشطة العسكرية في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وماهي الآثار المترتبة على البيئة البحرية والموارد الطبيعية نتيجة تلك الممارسات العملية للأنشطة العسكرية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يستوجب تسليط الضوء على هذه الإشكالية التي قد تُرتب تداعياتها في السنوات القادمة.

**كلمات البحث الرئيسية:** المنطقة الاقتصادية الخالصة، الأنشطة العسكرية، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.